

الأنظمة الانتخابية

النظام الانتخابي هو مجموعة القواعد التي تُحوّل الأصوات إلى مقاعد في الهيئات التشريعية أو المناصب التنفيذية. يحدّد النظام الانتخابي طبيعة التمثيل السياسي، واستقرار الحكومات، ودرجة تكامل الأقليات في الحياة السياسية. تتنوع هذه النظم، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث عائلات رئيسية: نظم الأغلبية/التعددية، نظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة.

أولاً: التصنيف الكلاسيكي والآثار الآلية والنفسية:

1/- التصنيف الكلاسيكي و"قانون" دوفيرجي Duverger: أثبت موريس دوفيرجي وجود علاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية: "يميل نظام الفائز الأول نحو نظام الحزبين وتشكيل أغلبية مستقرة. ويميل نظام التمثيل النسبي نحو نظام متعدد الأحزاب وتشكيل ائتلافات. أما نظام الفائز الأول (الأغلبية) ذو الجولتين Le Scrutin Majoritaire A Deux Tours فيُشجّع نظاماً معتدلاً متعدد الأحزاب مع تحالفات." غير أن لهذا "القانون الاجتماعي" استثناءات (مثل الهند). وقد أصبح الآن أكثر دقة، ولكنه لا يزال أداة تنبؤية فعّالة.

2/- الآثار الآلية والنفسية: يمكن الإشارة إلى الآثار الآتية:

- **الأثر الآلي:** يؤدي تحويل الأصوات إلى مقاعد إلى إضعاف الأحزاب الصغيرة بشكل منهجي في أنظمة الأغلبية.
- **التأثير النفسي:** توقعاً لضياح أصواتهم، يلجأ الناخبون والمرشحون إلى الأحزاب الرئيسية (التصويت الاستراتيجي، الانسحاب).

3/- المناقشات المعيارية: التمثيل مقابل القابلية للحكم Représentation vs Gouvernabilité: "إن اختيار النظام الانتخابي هو اختيار للقيم: هل نُفضّل التمثيل الدقيق للرأي العام (التمثيل النسبي) أم كفاءة صنع القرار (حكم الأغلبية)؟"

ثانياً: التحولات المعاصرة: أزمة أم تحوّل؟

1/- تصاعد الامتناع عن التصويت والتقلّبات الانتخابية: يحلّل باسكال بيرينو Pascal Perrineau التفكّك الانتخابي: "يؤدي ضعف المحددات الاجتماعية والانتماءات الحزبية المستقرة إلى ناخب أكثر تقلّباً وفردية، وصوته أقل قابلية للتنبؤ."

2/- شخصنة التصويت ودور الإعلام: "تركز الانتخابات بشكل متزايد على الصفات الشخصية للمرشحين (القيادة، التعاطف) على حساب برامجهم الانتخابية وانتماءاتهم الجماعية. ويساهم الإعلام، وخاصة التلفزيون، في تشكيل هذا العرض."

3/- ديمقراطية الرأي ودور استطلاعات الرأي: ينتقد بيير بورديو Pierre Bourdieu بشدة استخدام استطلاعات الرأي: "استطلاعات الرأي أداة للعمل السياسي تفرض قضايا وتخلق وهم وجود رأي عام مسبق وموحّد. إنها تخدم الرؤية التكنوقراطية للسياسة."

4/- الأثر (المحدود) للتكنولوجيات الجديدة: "لقد غيّرت الإنترنت أساليب الحملات الانتخابية (التمويل الجماعي، الشبكات الاجتماعية) ونشر المعلومات، لكنه لم يحدث تحولاً جذرياً في محددات التصويت. بل إنه يميل إلى تعزيز التفضيلات القائمة مسبقاً."

الفرع الثالث: أشكال الأنظمة الانتخابية: استناداً إلى الدراسات الأكاديمية الكلاسيكية، يمكن التمييز بين الأشكال الآتية:

1/- نظام الأغلبية/التعددية (Majoritarian/Plurality Systems): المبدأ الرئيسي لهذا النظام هو: يفوز المرشح أو الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية، حتى لو لم يحصل على أغلبية مطلقة (أكثر من 50%). يُفضل هذا النظام إنتاج حكومات مستقرة ذات أغلبية واضحة، ولكنه قد يقلل من تمثيل الأحزاب الصغيرة. ومن أشكاله الرئيسية نجد،

- **الفوز للأكثر أصواتاً (First-Past-The-Post - FPTP):** الدائرة أحادية العضو، ويفوز المرشح الحاصل على أعلى الأصوات.
- **نظام الدوريتين (Two-Round System):** إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة في الجولة الأولى، تُعقد جولة ثانية بين المرشحين الأوائل.

مثال توضيحي:

المملكة المتحدة ونظام (FPTP): تُقسّم البلاد إلى 650 دائرة انتخابية أحادية العضو. في كل دائرة، يفوز المرشح الذي يجمع أكبر عدد من الأصوات، بغض النظر عن النسبة المئوية. هذا أدى تاريخياً إلى حكومات ذات أغلبية حزبية واضحة (مثل حكومات المحافظين أو العمال)، في الوقت الذي حصلت فيه أحزاب مثل الديمقراطيين الأحرار على نسبة أصوات أعلى من نسبة مقاعدهم.

2/- نظام التمثيل النسبي (Proportional Representation - PR): المبدأ الرئيسي لهذا النظام هو: تتناسب نسبة المقاعد التي يحصل عليها الحزب في البرلمان تناسباً تقريبياً مع نسبة الأصوات التي حصل عليها على المستوى الوطني أو الإقليمي. يهدف لتحقيق تمثيل عادل للأحزاب المختلفة. قد يأخذ عديد الأشكال، من أهمها:

- **قوائم الحزب (Party List):** ينتخب الناخبون لقائمة حزبية في دوائر متعددة الأعضاء. تُوزع المقاعد على الأحزاب حسب حصتها من الأصوات.
- **الصوت الواحد القابل للتحويل (Single Transferable Vote - STV):** دوائر متعددة الأعضاء، يُصوّت الناخبون بترتيب تفضيل للمرشحين (1، 2، 3...). نظام معقد يضمن تمثيلاً عادلاً ويمنح الناخب خياراً داخل الحزب وبين الأحزاب.

مثال توضيحي:

هولندا (قائمة الحزب النسبية): تُعتبر هولندا دائرة انتخابية وطنية واحدة كبيرة. تحصل الأحزاب على مقاعد في البرلمان (البالغ 150 مقعداً) بنسبة مطابقة تقريباً لنسبة أصواتها الوطنية. هذا يؤدي إلى برلمان متعدد الأحزاب، وتشكيل حكومات ائتلافية.

3/- النظام المختلط (Mixed-Member Systems): يقوم هذا النظام على المبدأ الذي يجمع بين مبادئ نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي لتحقيق مزايا كليهما: **الاستقرار والتمثيل العادل**. غالباً ما يكون لكل ناخب صوتان: أحدهما لمرشح في دائرة محلية (بالأغلبية)، والآخر لقائمة حزبية (نسبي). ويمكن التمييز في إطاره بين:

- **مختلط متوازي (Parallel):** يعمل المساران (الأغلبية والنسبي) بشكل مستقل.
- **مختلط تعويضي (Mixed-Member Proportional - MMP):** تستخدم النتائج النسبية لـ "تعويض" الأحزاب التي حصلت على تمثيل أقل مما تستحقه في المسار المحلي، لضمان تناسب نهائي عام.

مثال توضيحي:

ألمانيا (MMP): يُنتخب نصف أعضاء البوندستاغ (البرلمان الألماني) من دوائر محلية (بالأغلبية)، والنصف الآخر من قوائم حزبية إقليمية (نسبي). تُوزع المقاعد النهائية للحزب بحيث تكون نسبة مقاعده الإجمالية متناسبة مع صوته على القوائم. أي أن النظام "يعوّض" الأحزاب عن أي نقص في التمثيل حدث في الدوائر المحلية. هذا يؤدي إلى برلمان دقيق التمثيل، مع الحفاظ على صلة النواب بدوائرهم المحلية.

في الأخير، يمكن تقديم المقارنة الآتية بين هذه الأنظمة الانتخابية:

- **نظام الأغلبية:** يُبسّط الخيار، ويُنتج حكومات مستقرة، لكنه يُشوّه التمثيل ويُهمل أصوات الأقلية.
- **النظام النسبي:** يمثل الإرادة الشعبية بدقة، ويضمن مشاركة واسعة، لكنه قد يؤدي إلى برلمانات مُمزقة وحكومات ائتلافية غير مستقرة.
- **النظام المختلط:** يحاول التوفيق بين الاستقرار والعدالة، لكنه قد يكون معقداً للمواطنين.

إن اختيار النظام الانتخابي يعتمد على الثقافة السياسية، والتاريخ، والأهداف التي تسعى إليها الدولة (تمثيل أم استقرار).

الفرع الرابع: حدود ونقد الانتخابات كأساس للديمقراطية:

1/- النقد النخبوي: الانتخابات تُنتج أرستقراطية منتخبة: "الحكومة التمثيلية هي بالضرورة حكومة أقلية منتخبة، تتمتع، بمجرد وصولها إلى السلطة، باستقلالية واسعة. وتُختزل الديمقراطية إلى اختيار تنافسي للنخب."

2/- النقد الديمقراطي الراديكالي: مصادرة السيادة: "بتفويض السلطة لفترة طويلة، تُجرّد الانتخابات الشعب من سلاحه. إنها مجرد لحظة ديمقراطية تليها فترات طويلة من حكم الأقلية."

3/- نقد المساواة الشكلية: تفاوت نفوذ المواطنين: يُبين لاري بارتلز Larry Bartels ما يلي: "إنّ التفضيلات السياسية للمواطنين الأكثر ثراءً لها تأثير أكبر بكثير على قرارات الحكومة من تلك الخاصة بالمواطنين الأشد فقراً. فالمساواة الانتخابية الشكلية تُخفي تفاوتاً جوهرياً في النفوذ."

ختاماً، يمكن القول أن الانتخابات مؤسسة في حالة توتر دائم: لا تزال الانتخابات حبر الزاوية في الشرعية الديمقراطية، لكنها محفوفة بتوترات جوهريّة: بين التمثيل والفعالية، وبين السيادة الشعبية

والحكم القائم على الكفاءة، وبين المساواة الشكلية وعدم المساواة الحقيقية في النفوذ. تكشف هذه الدراسة أن الديمقراطية الانتخابية نظام ديناميكي، تعكس تحولاته (عدم استقرار السلوك التصويتي، والشخصنة، والامتناع عن التصويت) تحولات أعمق في العلاقة بين المواطنين والسياسة. في مواجهة قيودها، يستكشف الفكر المعاصر مناهج تكميلية (الاختيار بالقرعة، والديمقراطية التداولية) أو تدابير تصحيحية (التصويت الإلزامي، وإصلاحات النظام الانتخابي)، دون التشكيك في مكانتها كإجراء أساسي لاختيار القادة في المجتمعات الجماهيرية.

المراجع المعتمدة:

- Maurice Duverger, *Les partis politiques*, Armand Colin, 1951.
- Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government*, Yale University Press, 1984.
- Pascal Perrineau, *Le désenchantement démocratique*, Éditions de l'Aube, 2003.
- Dominique Reynié, *Le triomphe de l'opinion publique*, Odile Jacob, 1998.
- Rachel K. Gibson, « The Internet and Politics » In : *The Oxford Handbook of Political Behavior*, 2007.
- Michael Gallagher and Paul Mitchell (Editors), *The Politics of Electoral Systems*. Oxford University Press, 2005.
- Arend Lijphart, *Electoral Systems and Party Systems: A Study of Twenty-Seven Democracies, 1945-1990*, Oxford University Press, 1994.
- David M. Farrell, « Designing Democracy: The New German Electoral System », *German Politics*, vol. 10, n° 3, 2001.
- Erik S. Herron, Robert J. Pekkanen, Matthew S. Shugart. *The Oxford Handbook of Electoral Systems*. Oxford University Press, 2017.
- David M. Farrell, *Electoral Systems: A Comparative Introduction*. Palgrave Macmillan, 2011.
- Joseph Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Payot, 1942.
- Jacques Rancière, *La Haine de la démocratie*, La Fabrique, 2005.